مقدمة الكتاب

نحمد لله ونستعينه، ونصلي على سيدنا محمد ﷺ، مفتاح الرحمة وعين النعمة، وعلى آله وصحبه وسلم.

لقد صحب التطور الذي حدث لمفهوم الإدارة المالية - بوجه عام - تطور في مفهوم التمويل، فقد كانت وظيفة التمويل تُعنى أساسًا بعملية التأكد من الإدارة السليمة للخصوم في المنشأة، وبصفة خاصة إدارة الخصوم المتداولة، ولكن الاهتمام قد امتد بعد ذلك لإدارة الأموال إلى جانب إدارة الخصوم، أي الاهتمام بكيفية استثمار الأموال المتاحة، ولهذا نجد أن الوظيفة المالية أصبحت تتعامل مع الميزانية العمومية للمنشأة بصورتها الكاملة.

إن الاستثمار والتمويل هما وجهان لعملة واحدة، ومن هنا تأتي أهمية تحديد الهيكل التمويلي المناسب، أو ما يطلق عليه الأمثل، والذي سيتواءم مع الاستخدامات التي سيتم تحويلها، كما أن هناك بدائل متعددة للاستثمار، فهناك أيضًا عدة بدائل للتمويل، وهنا تصبح مهمة المدير المالي دراسة كافة البدائل المتاحة للتمويل؛ لاختيار أنسبها لتلك الاستثمارات من قبل إدارة المنشأة.

لقد حدث تحولٌ في بيئة المؤسسات بصفة عامة، والمؤسسات المالية بصفة خاصة في عصرنا الحالي، من حيث ظهور وانبثاق الاقتصاد العالمي الجديد؛ كالتغير في الاقتصاديات والشكل العام للمؤسسات.

لقد اتجهت أغلب الدول نحو اقتصاديات السوق، وذلك من خلال العديد من الأدوات والوسائل التي تكفل توفير الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية، كما قاموا بتنشيط سوق المال، وتنمية الأدوات المالية، واستحداث أساليب وأدوات جديدة كصناديق الاستثمار.

كما يلعب سوق المال - بما يتضمنه من سوق للنقد، وسوق لرأس المال المتضمن لأسواق الأوراق المالية، وما يحتويه هذا السوق من مؤسسات وساطة مالية، ومؤسسات مالية أخرى - يلعب دورًا مهمًّا في توفير الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية.

وكلنا يعلم أن العالم اليوم يعيش واقعًا جديدًا بفكر جديد، حيث شهدت بيئة الأعمال الدولية متغيرات متلاحقة، وعايشت تحولات جذرية، فلقد انهار النظام الثنائي الدولي، وبدأت في الظهور مفاهيم جديدة لم تكن معهودة من قبل، فسمعنا عن العولمة وثورة المعلومات، والاهتمام باستخدام التكنولوجيا عالية المستوى، وانتشار شبكات الإنترنت.

لقد عكست متغيرات النظام العالمي الجديد تأثيراتها على المستوى الإقليمي والمحلي، وفي السودان على وجه الخصوص، شرعت الدولة في تطبيق سياسة الخصخصة، وشهد القطاع الخاص نموًّا متزايدًا، مع تشجيع الاستثمار الحر.. ولقد ترتب على ذلك الاهتمام بالتمويل.

ولقد روعي في تأليف هذا الكتاب أن يلبي احتياجات طلاب الجامعات في تخصصات إدارة الأعمال وتخصص المحاسبة، حيث تميز عرض المبادئ والأسس بالبساطة، مع الاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية.

ونأمل أن يحقق هذا الكتاب الهدف المنشود، المتمثل في تعميق مفهوم تمويل المؤسسات؛ وذلك لما له من أثر كبير في دفع التنمية الاقتصادية، وخلق الكيانات الاستثمارية، التي تعمل على تدعيم الهيكل الاقتصادي للدولة، لا سيما في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تمر بها البيئة المالية.

هذا الكتاب يتكون من ثمانية فصول؛ الفصل الأول بخصوص المصارف التجارية، وفي الفصل الثاني البورصات ومؤسسات التمويل، وسندرس من خلال الفصل الثالث التمويل والهيكل المالي للمنشأة، وفي الفصل الرابع تكلفة التمويل وقرارات الهيكل المالي للمنشأة، وفي الفصل الخامس تمويل المشروعات، أما الفصل السادس فهو لتقييم الاستثمار والإنفاق الاستثماري، والفصل السابع الذي يحتوي على الخطر والتأمين ونختم بالفصل الثامين ويحتوي على مؤسسات التأمين الإسلامية.

وأخيرًا ندعو الله العلي القدير أن يحقق هذا الكتاب الفائدة والغاية المرجوة منه.

* * *

openkan.com